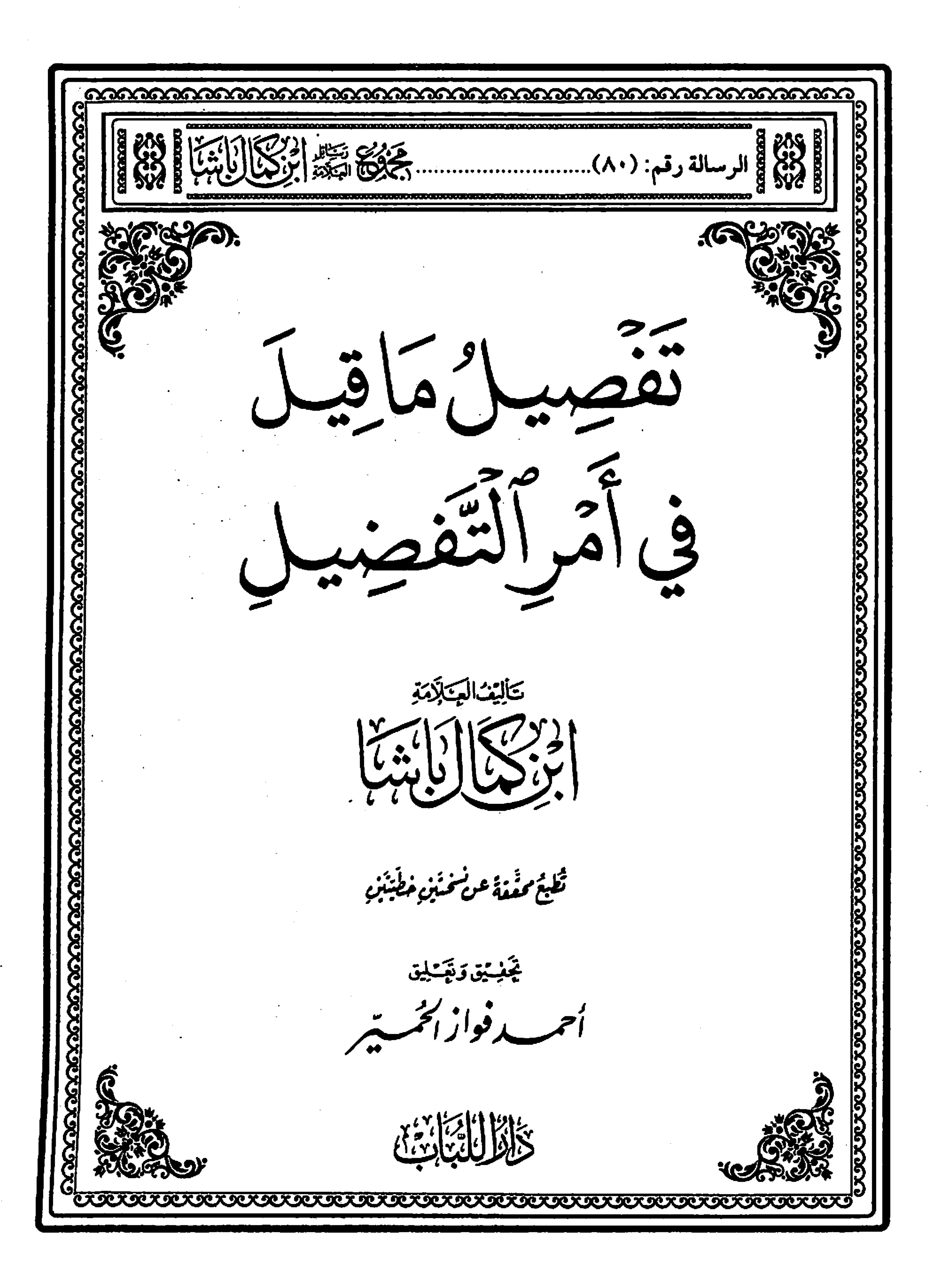


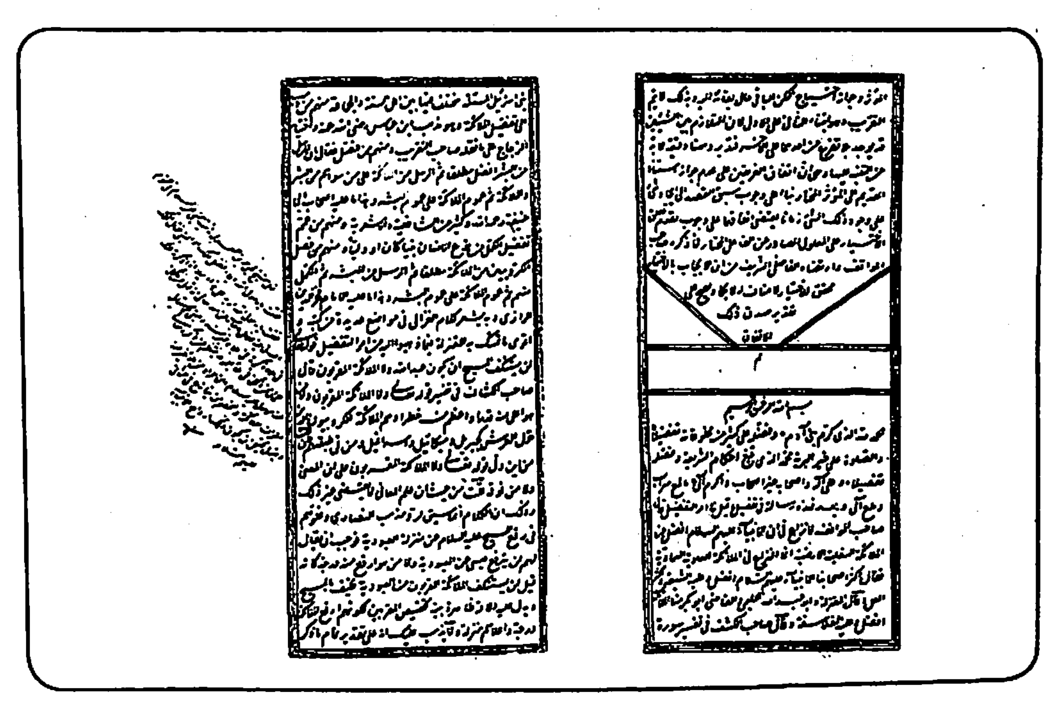
تفصيل ما قيل في أمر التفضيل

تأليف العلامة
ابن كمال باشا

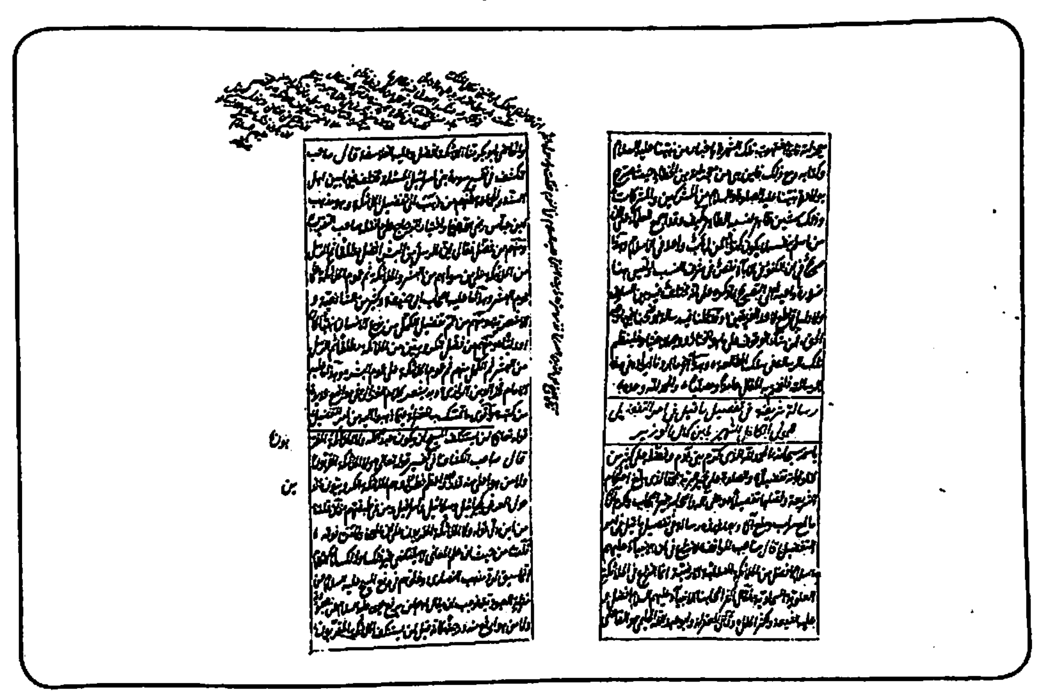
تطبع محققة عن نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
أحمد فواز الحمير

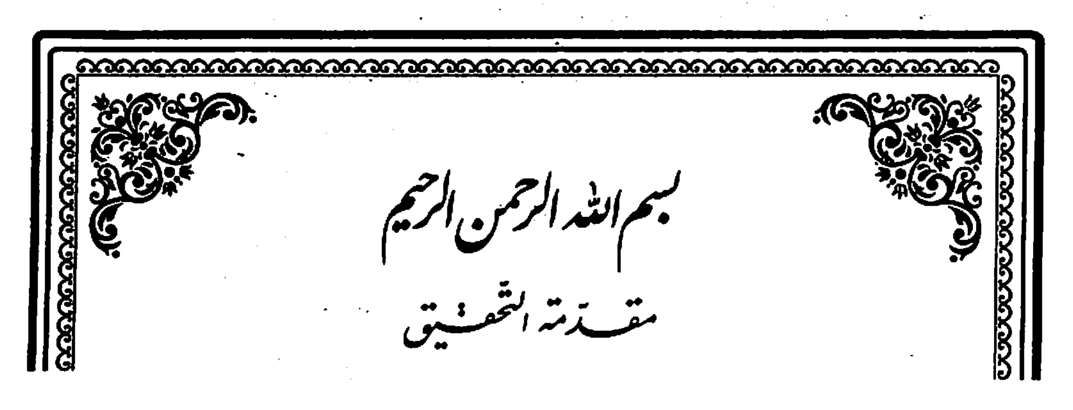
دار اللباب



مكتبة أيا صوفيا (أ)



مكتبة بغدادي وهبي (ب)



الحَمْدُ لله الَّذِي خَصَّ بَنِي آدمَ بالتَّكْريم والكَرَامات، وفَضَّلَهُ على غيرِه مِن المَخْلُوقَات، وسَخَّرَ لهُ ما في الأَرْضِ والسَّمَاوَات، وأَشْهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شَريكَ لهُ وَلا أَوْلادَ ولا بَنَات، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا مُحمَّداً عبدُه ورسولُه سيِّدُ السَّادات، المُؤيَّدُ بالمُعْجِزات البَاهرات، ﷺ وعَلى آلِه وأَصْحابِه وأَتْبَاعِه إلى يوم الفَصْلِ والمِيقَات.

أمَّا بعدُ:

فهـذِه رِسـالةٌ تكشِـفُ القِنـاعَ عَنْ وجـهِ المُخالِفيـن، وتُحـرِّرُ النِّزاعَ في مسـألةِ تفضيـلِ الأنبيـاءِ علـى الملائكـةِ المُقرَّبيـن، سَـطَّرَهَا بأحسـنِ يـراعِ الفقيـهُ النِّحْرير أحمـدُ بنُ سُـلَيمانَ، الشَّـهيرُ بابنِ كمـال الوَزِير، وبيَّن فيهـا أنَّه لا نِزاعَ فـي أنَّ الأنبياءَ عَليهـمُ السَّـلامُ أفضَـلُ مِـن المَلائكَـةِ السُّـفليَّةِ الأرْضيَّـةِ، إنَّما النِّـزاعُ فـي المَلائكَةِ العُلويَّةِ السَّـماويَّةِ.

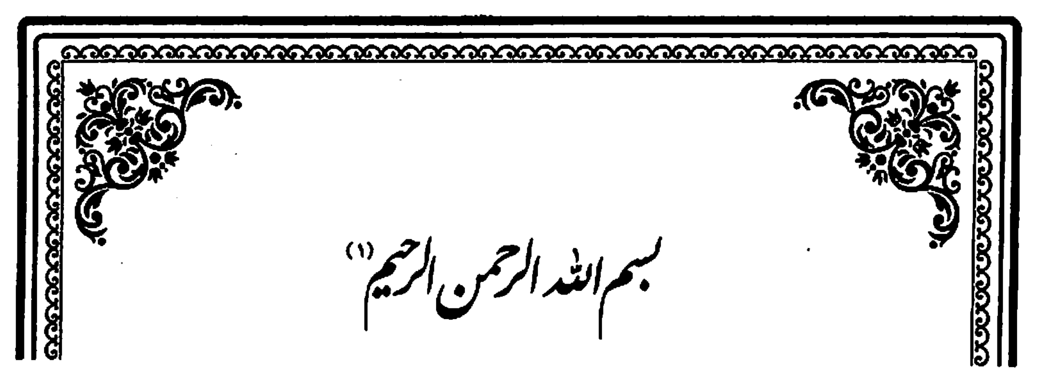
وبيَّن أنَّ تفضيلَ الملائكةِ هوَ مذهبُ ابنِ عَبَّاسٍ، واخْتيارُ الزَّجَّاج، وسردَ الأقوالَ وناقشَها وحرَّرها أجملَ تحرير، فجزاهُ الله الجزاءَ الوَفِير، وغفرَ لهُ ذُنوبَهُ الصَّغيرَ منها والكَبِير.

هذا؛ وقد وفَّقني اللهُ عزَّ وجلَّ للوُقوفِ على نُسَختين خطِّيتين لهذِه الرِّسالةِ، وهما النسخةُ المحفوظةُ في مكتبةِ أيا صوفيا ورمزتُ لها بـ (أ)، والنُّسْخة المحفوظة في مكتبةِ بغدادي وهبي ورمزتُ لها بـ (ب)، فلَهُ الحَمْدُ والمِنَّة.

واللهَ أسألُ أنْ يكتبَ لها القَبُول، إنَّهُ خيرُ مأمُولٍ، وأكرمُ مَسْؤُول، والحمدُ لله الَّذي تتمُّ بنعمتِه الصَّالحات.

المحقق

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمدُ لله الَّذِي كرَّمَ بنَي آدَمَ وفضَّلهُ عَلى كَثيرٍ مِن مَخلُوقاتهِ تَفضِيلاً، والصَّلاةُ عَلى خَيرِ البريَّةِ مُحمَّدٍ الَّذِي بَلَّغَ أحكَامَ الشَّريعةِ وفصَّلَها تَفصِيلاً، وعَلى آلهِ وأصحَابهِ خَيرِ أصحابٍ وأكْرمِ آلٍ، ما لمَعَ سَرابٌ ومَلعَ آل[2].

وبعدُ: فهَذهِ رِسالةٌ في تَفصِيلِ ما قِيلَ في أمرِ التَّفضِيلِ.

قالَ صاحِبُ «المَواقفِ»: لا نِزاعَ في أنَّ الأنبياءَ عَليهمُ السَّلامُ أفضَلُ مِن المَلائكَةِ السُّفليَّةِ الأرْضيَّةِ، إنَّما النِّزاعُ في المَلائكَةِ العُلويَّةِ السَّماويَّةِ.

فقالَ أكثرُ أصحَابِنا: الأنبياءُ عَليهمُ السَّلامُ أفضَلُ، وعَليهِ الشِّيعةُ، وأكثرُ المِللِ.

وقالَ المُعتزِلةُ وأبُو عَبدِ الله الحَلِيمِيُّ، والقاضِي أبُو بَكرٍ مِنَّا: المَلائكةُ أفضَلُ، وعَليهِ الفَلاسفةُ[3].

---

(١) في (ب): «باسمه سبحانه».

(٢) الآل: السراب، وقيل: الآل هو الذي يكون ضُحىً كالماء بين السَّماء والأرض يرفع الشُّخوص، ويَزْهَاهَا، فأمَّا السَّرَاب: فهو الذي يكون نصف النهار لاطِئاً بالأرض كأنه ماءٌ جارٍ، وقال ثعلب: الآل في أوّل النهار، وعن الأصمعي: الآل والسراب واحد. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١/ ١٧٣) (مادة: ألل). وقوله: «ملع آل»؛ يعني: ذهب ذهاباً سريعاً، فكأنه مراده ما ظهر السراب واختفى الآل يريد بذلك الدوام وعدم الانقطاع.

(٣) انظر: «المواقف بشرح الجرجاني» للعضد الإيجي (٣/ ٤٥٣).

وقالَ صَاحبُ «الكشفِ» في تَفسِيرِ سُورةِ بَني إسرَائيلَ: المَسألةُ مُختَلفٌ فيها بَينَ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ:

مِنهمْ مَن ذَهبَ إلى تَفضِيلِ المَلائكَةِ، وهُو مَذهُبُ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما، واختِيارُ الزَّجاجِ عَلى ما نقَلهُ صَاحبُ «التَّقرِيبِ»(١).

ومِنهم مَن فصَّلَ فقَالَ: إنَّ الرُّسلَ مِن البَشرِ أفضَلُ مُطلَقاً، ثُمَّ الرُّسلُ مِن المَلائكةِ عَلى مَن سِواهُم مِن البَشرِ والملائِكةِ، ثُمَّ عُمومُ المَلائكةِ عَلى عُمومِ البَشرِ(٢)، وهَذا ما عِليهِ أصحَابُ أبي حَنيفةَ رَحمهُ اللهُ، وكَثيرٌ مِن الشَّافعيَّةِ والأشعَريَّةِ.

ومِنهُم مَن عمَّمَ تَفضِيلَ الكُمَّلِ مِن نَوعِ الإنْسانِ نَبيَّاً كانَ أو وليّاً.

ومِنهُم مَن فضَّلَ الكرُوبيِّينَ(٣) مِن المَلائكةِ مُطلَقاً، ثُمَّ الرُّسلُ مِن البَشرِ، ثُمَّ الكمَّلُ مِنهُمْ، ثُمَّ عُمومُ المَلائكةِ عَلى عُمومِ البَشرِ.

---

(١) «تقريب التفسير» للعلامة قطب الدين محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح السيرافي، الفالي، الشقار، لخص فيه تفسير «الكشاف»، وأزال منه الاعتزال وهذب ونقح.

(٢) في حاشيتي (أ) و(ب): «قالَ الشَّيخُ مُحيي الدِّينِ العربيُّ: رأيتُ النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ في النَّومِ، فقُلتُ: يا رَسولَ اللهِ، أيُّما أفضَلُ المَلكُ أو النَّبيُّ؟ فقَالَ: المَلكُ، فقلتُ: يا رَسولَ اللهِ، أُريدُ عَلى هَذا دَليلاً إذا ذَكرتُه عنكَ أُصدَّقُ فيهِ، فقَالَ: ما جاءَ عنِ اللهِ تَعالى أنَّهُ قالَ: مَن ذَكَرَني في مَلأٍ ذَكرتهُ في ملأٍ خَيرٍ منهُ، ومَبنى الاستِدلالِ عَلى أنَّ مَن ذَكَرَني في مَلأٍ بعُمومِهِ يَنتظِمُ مَن ذَكرهُ تَعالى عِندَ الرَّسولِ عَليهِ السَّلامِ، وأنَّ المُرادَ مَن ملأٍ خَيرٍ منهُ أشرافُ المَلائكةِ، وللخَصمِ أنْ يُنازِعَ في الثَّاني ويَقولَ: يُحتَملُ أنْ يكونَ ذلكَ أرواحَ الأنبياءِ عَليهمُ السَّلامُ».

(٣) الكروبيون: سادة الملائكة، منهم جبريل وميكائيل وإسرافيل، وهم المقربون؛ من كرب: إذا قرب.

وهَذا ما عَليهِ الإمَامُ فَخرُ الدِّينِ الرَّازيُّ[١]، وبهِ يُشعِرُ كَلامُ الغَزاليِّ في مَواضعَ عَديدةٍ مِن كُتبهِ.

وأقوَى ما تمسَّكَ بهِ المُعتزِلةُ فيما ذَهبُوا إليهِ مِن أمرِ التَّفضِيلِ قولُهُ تَعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢].

قالَ صاحِبُ «الكشَّافِ» في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾: ولا مَن هُو أعلَى منهُ قَدراً وأعظَمُ منهُ[٢] خَطراً، وهُم المَلائكةُ الكُروبيُّونَ الَّذِين حَولَ العَرشِ كجِبريلَ ومِيكائيلَ وإسرافِيلَ ومَن في طَبقَتِهِمْ.

فإنْ قُلتَ: مِن أينَ دلَّ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ عَلى أنَّ المَعنى: ولا مَن فوقَهُ؟

قلتُ: مِن حَيثُ إنَّ عِلمَ المَعاني لا يَقتضِي غَيرَ ذَلكَ، وذلك أنَّ[٣] الكَلامَ إنَّما سِيقَ لردِّ مَذهبِ النَّصارَى وغُلُوِّهم في رَفعِ المَسيحِ عَليهِ السَّلامُ عَن مَنزلةِ العُبوديَّةِ، فوَجبَ أنْ يُقالَ لهمْ: لنْ يَترفَّعَ عِيسى عنِ العُبوديَّةِ، ولا مَن هُو أرفعُ منهُ دَرجةً، كأنَّهُ قيلَ: لنْ يَستَنكِفَ الملائكةُ المقرَّبونَ مِن العُبوديَّةِ، فكَيفَ بالمسِيحِ؟!.

ويدلُّ عليهِ دِلالةً ظَاهرةً بيِّنةً تَخصِيصُ المقرَّبينَ؛ لكونِهمْ أرفَعَ الملائكةِ دَرجةً، وأعلاهُمْ منزِلةً[٤].

---

(١) اختار الرازي في «معالم أصول الدين» (ص: ١٠٧) تفضيل الملك على البشر مطلقاً، واختار في «الأربعين» تفضيل الأنبياء على الملك. انظر: «الحبائك» للسيوطي (ص: ٢٠٣).

(٢) «منه» ليس في (ب).

(٣) في (ب): «لأن».

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦).

ولا يَذهبُ عَليكَ أنَّهُ علَى تَقدِيرِ تمامِ ما ذُكرَ لا يَقومُ حجَّةً عَلى مَن يُفضِّلُ بَعضَ النَّاسِ[1] أو جِنسَهمْ عَلى جِنسِ الملائِكةِ أو جَميعِهِمْ؛ فإنَّ تَفضِيلَ الإنسَانِ مَن حَيثُ هُو إنسانٌ عَلى الملائكَةِ مِن حَيثُ هيَ هيَ، أو تَفضِيل بَعضِ أفرادِ الإنسَانِ عَلى جَميعِ الملائكَةِ؛ كتَفضِيلِ مُحمَّدٍ عَليهِ السَّلامُ عَلى كُلِّهم لا يُنافي تَفضِيلَ الملائكَةِ[2] المُقرَّبينَ عَلى المَسيحِ عَليهِ السَّلامُ؛ كما تَقولُ: الرَّجلُ خَيرٌ مِن المَرأةِ، باعتِبارِ الجِنسِ.

ولا يُنافي كَونَ بَعضِ النِّساءِ؛ كمَريمَ مُفضَّلاً[3] عَلى كَثيرٍ مِن الرِّجالِ، باعتِبارِ شَرفِها وقُرْبِها وكَرامتِها عِندَ الله تَعالى.

وبعدَ التنزُّلِ عَن هَذا نَقولُ: إنَّ الثَّابتَ بما ذُكرَ فَضلُ المقرَّبينَ مِن المَلائكةِ عَلى جِنسِ البَشرِ، لا فَضلُ كُلِّهم عَليهِ، فالاحتِجاجُ المَذكورُ إنَّما يَنطَبِقُ عَلى ما عُزيَ إلى الإمَامِ الرَّازيِّ لا عَلى ما عُزيَ إلى المُعتزلةِ.

ومَن قالَ إنَّ هَذا كافٍ في إبطالِ القَولِ بأنَّ خَواصَّ البَشرِ أفضَلُ مِن خَواصِّ المَلكِ، فكأنَّهُ غافِلٌ عن أنَّ الاحتِجاجَ من طرفِ المُعتزلةِ عَلى إثباتِ مَذهبِهِمْ، لا عَلى إبطالِ قولِ بَعضِ المُخالِفينَ؛ لأنَّهُ لا يُجدِي نَفعاً فيما زَعموهُ.

وإنَّما قُلنا: «عَلى تَقديرِ تَمامِ ما ذُكرَ»؛ لأنَّ في تَمامِهِ نَظراً، وذَلكَ أنَّ[4] الذي يَقتضِيهِ عِلمُ المَعاني ويُساعدُهُ الذَّوقُ الخَالي عنِ العَصبيَّةِ مِن الجَانبينِ: هُو أنَّهُ لا يَستنكِفُ المَسيحُ ولا مَن هُو أولى مِنهُ بأنْ يَرفعَ شأنَهُ عنِ العُبوديَّةِ، ويتوهَّمَ الاستِنكاف مِنهُ.

---

(١) في (ب): «الإنسان».

(٢) «الملائكة» ليس في (ب).

(٣) «مفضلًا» ليس في (ب).

(٤) في (ب): «لأن».

ولا شكَّ أنَّ المَلائكَةَ عَليهمُ السَّلامُ لا سيَّما المُقربينَ مِنهمْ لهم مِن التَّصرفِ في الأكوانِ بإذنِ الله تَعالى، والاطِّلاعَ عَلى المُغيَّباتِ بإطلاعٍ[1] منهُ تَعالى ما لا يُقاسُ خَوارقُ عِيسى عَليهِ السَّلامُ بهِ.

وكفَى بما جرَى عَلى المُؤتفكاتِ بريشةٍ مِن جَناحِ جِبريلَ عَليهِ السَّلامُ آيةً، وكانَ سَببُ تَرافعِ النَّصارَى بعِيسى[2] عَليهِ السَّلامُ عَن هَذا ما فيهِ مِن العِلمِ والقُدرةِ الخارِجَينِ عمَّا أَلِفوهُ في البَشرِ، فوَردَ الكلامُ ردّاً لهمْ عَلى مُقتَضى مَذهبِهمْ، ولَيسَ الكَلامُ مَسوقاً لحَديثِ التَّفضِيلِ، وهَذا بيِّنٌ مَكشُوفٌ.

ومَن ذكرَ[3] تَجرُّدَ عِيسى عَليهِ السَّلامُ بَدلَ اطِّلاعهِ عَلى المُغيَّباتِ، وقالَ في تَقريرِ مظِنَّةِ الاستِنكافِ[4]: التَّجرُّدُ والرُّوحانيَّةُ الَّتِي في عِيسَى عَليهِ السَّلامُ مِن جِهةِ أنَّهُ لا أبَ لهُ، ثُمَّ قالَ: وهَذا في المَلائكَةِ أقوَى؛ لأنَّهم لا أبَ لهم ولا أُمَّ = لم يُصبْ؛ إذ لا دَخلَ لوَصفِ التَّقرُّبِ في هَذا المَعنَى؛ لأنَّهُ مِن خَصائصِ جِنسِهم إنَّما دَخلهُ في الاطِّلاعِ عَلى المُغيَّباتِ.

وأمَّا الجوابُ[5] بأنَّهُ ردٌّ عَلى الَّذِين يَقولُونَ: المَلائكةُ آلهةٌ أيْضاً، واردٌ عَليهِ أنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ [النساء: ١٧١] صَريحٌ في الاختِصاصِ بالنَّصارَى، وكَذلكَ السَّوابقُ، ودُفعَ بأنَّ سَوقَ الآيةِ وإنْ كانَ للردِّ عَلى النَّصارَى، لكِن أُدمِجَ فيهِ الرَّدُّ عَلى عَبدةِ المَلائكةِ المُشارِكينَ لهم في رَفعِ بعضِ المَخلُوقينَ عَن مَرتبةِ العُبوديَّةِ

---

(١) في (ب): «بإعلام».

(٢) في (أ): «عيسى».

(٣) في حاشية (ب): «المولى سعد الدين».

(٤) قوله: «في تقرير مظنة الاستنكاف» ورد في (أ) بعد قوله: «وذكر» السابق.

(٥) في حاشية (ب): «صاحبُ «الكشَّافِ» والقاضِي»

إلى دَرجةِ المَعبُوديَّةِ، وادِّعاء انتِسابهمْ إلى الله تَعالى بما هُو مِن شَوائبِ الألُوهيَّةِ، وخُصَّ المُقرَّبونَ؛ لأنَّهم كانُوا يَعبُدونَهم دُونَ غَيرِهم، ورُدَّ[1] بأنَّ هَذا لا يَنفِي الدِّلالةَ عَلى فَوقيَّةِ الثَّاني كَما هُو مُقتَضى عِلمِ المَعاني.

ويُمكِنُ أنْ يَمنعَ بَقاءَ الدِّلالةِ حينئذ بأنَّ[2] مُقتَضى عِلمِ المَعاني عِندَ اتِّحادِ المُخاطَبِ، وأمَّا عِندَ اختِلافِهما، فلا يَتعيَّنُ طَريقُ التَّرقِّي باقتِضاءِ عِلمِ المَعاني إيَّاهُ.

وأمَّا الجَوابُ[3] بأنَّ المُرادَ بالعَطفِ المُبالغةُ باعتِبارِ التَّكثيرِ دُونَ اعتِبارِ التَّكبيرِ؛ كقَولكَ: أصبَحَ الأمِيرُ لا يُخالِفهُ رَئيسٌ ولا مَرؤوسٌ، فيَكونُ مُقتَضى عِلمِ المَعاني مَرْعيّاً بهذا الاعتِبارِ: ففِيهِ أنَّ وَصفَ المَلائكةِ بالمقرَّبينَ يأباهُ؛ فإنَّ مُوجِبَ ما ذَكرهُ تَعمِيمُ النَّفي للجِنسِ.

ومِنهم[4] مَن قالَ في ردِّ الاستِدلالِ عَلى الوَجهِ المَذكُورِ بأنَّ ما ذُكرَ إنَّما يَصلُح ردّاً للنَّصارَى عَلى وَجهِ المُبالغةِ، وطريقةِ الترقِّي إذا كانَ مُسلَّماً عِندهُم أنَّ المَلائكةَ أفضَلُ مِن عِيسَى عَليهِ السَّلامُ، وأعلَى قَدراً، ودُونَ ذَلكَ خَرْطُ القَتادِ، كَيفَ وهُمْ يَرفعُونَ دَرجتهُ إلى الإلهيَّةِ؟!

ورُدَّ بأنَّ الشَّرطَ تَسلِيمُهمْ، أو كَونُ المَعنَى المُقتَضي للاستِنكافِ فيهِم أظهَرَ، وقَد تحقَّقَ الثَّاني.

---

(١) في حاشية (ب): «سعد الدين».

(٢) في (أ): «فإن» بدل: «حينئذ بأن».

(٣) في حاشية (ب): «القاضي».

(٤) في حاشية (ب): «صاحب الكشف».

ومِمَّا تمسَّكوا بِهِ في المَطلبِ المَذكُورِ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

قالَ صَاحبُ «الكشَّافِ»: هو ما سِوى المَلائكةِ، وحَسْبُ بَني آدمَ تَفضِيلاً أنْ تُرفعَ عَليهِمُ المَلائكةُ، وهُم هُم[١]، ومَنزِلتهُم عِندَ اللهِ تَعالى مَنزِلتُهم.

والعَجبُ مِن المُجبِرةِ كيفَ عَكسوا[٢] في كلِّ شيءٍ، وكابَروا حتَّى جسَّرتهُم[٣] عادةُ المُكابرةِ عَلى العَظيمةِ[٤] الَّتِي هِي تَفضِيلُ الإنسَانِ عَلى المَلكِ، وذَلكَ بعدَ ما سمِعوا تَفخِيمَ الله تَعالى أمرَهُم، وتَكبِيره معَ التَّعظِيمِ ذِكرَهمْ، وعَلموا أينَ أسكَنهُم، وأنَّى قرَّبهم، وكَيفَ نزَّلهمْ مِن أنبِيائهِ مَنزِلةَ أنبِيائهِ مِن أُمِمِهم.

ثُمَّ جرَّهمْ فَرطُ التَّعصُّبِ عَليهِم إلى أنْ لفَّقُوا أقوالاً وأخباراً[٥] مِنها: قالَتْ المَلائكةُ: ربَّنا إنَّكَ أعطَيتَ بَني آدمَ الدُّنيا يأكُلونَ مِنها، ويتَمتَّعونَ، ولم تُعطِنا ذَلكَ، فأعطِناهُ في الآخِرةِ، فقالَ: وعزَّتي وجَلالي لا أجعَلُ ذُرِّيَّةَ مَن خَلقتُ بيَدِي كمَن قُلتُ لهُ كُن فكَانَ[٦].

---

(١) «هم» الثانية ليس في (ب).

(٢) في (ب): «تمسكوا»، والصواب المثبت.

(٣) في (ب): «جرتهم».

(٤) في (ب): «العظمة»، والصواب المثبت.

(٥) في (أ): «قولًا».

(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٥٨٤)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٨٢): رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصّيصي، وهو كذَّابٌ متروك، وفي سند «الأوسط» طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضاً.

ورَوَوْا عَن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ أنَّهُ قالَ: المؤمنُ أكرَمُ عَلى الله تَعالى مِنَ المَلائكةِ الَّذِينَ عِندهُ[1].

ومِن ارتِكابهم أنَّهم فسَّروا «كَثيراً» بمَعنى «جَميعٍ» في هَذه الآيةِ، وخُذِلوا حتَّى سُلِبوا الذَّوقَ، فلَم يُحسُّوا ببَشاعةِ قولهِمْ: وفضَّلناهُم عَلى جَميعٍ ممَّن خَلقنا، عَلى أنَّ مَعنى قَولهِمْ: عَلى جَميعٍ ممَّن خَلقنا أشجَى لحُلوقِهم، وأقذَى لعُيونهم، ولكنَّهم لا يَشعُرونَ.

فانظُر إلى تمحُّلهِمْ وتَشبُّثِهم بالتَّأويلاتِ البَعيدةِ في عَداوةِ المَلأ الأعْلى، كأنَّ جِبريلَ غاظَهم حِينَ أهلَكَ مَدائنَ قَومِ لوطٍ، فتِلكَ السَّخِيمةُ لا تنحَلُّ عَن قُلوبهم[2].

إلى هُنا كُلامهُ بعِباراتِهِ الشَّنيعةِ، وتُرَّهاتِهِ الفَظيعةِ الَّتِي يَجبُ تَنزيهُ الكُتبِ عَنها، فضلاً عَن تَفسِيرِ كِتابِ الله تَعالى.

ولا يَخفَى ما فيهِ مِن الجُرأةِ عَلى ردِّ الأحادِيثِ الصَّحِيحةِ كما هُو دأبُهُ في هذا الكِتابِ؛ فإنَّ الَّذِي ردَّهُ أوَّلاً رَواهُ مُحيي السُّنةِ في «المَصابيحِ»، و«مَعالمِ التَّنزيلِ»[3]، والبَيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»[4]، عَن جابرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «لمَّا خَلقَ اللهُ تَعالى آدمَ وذُرِّيتهُ، قالَتِ المَلائكةُ: يا ربُّ، خَلقتهُم يأكُلونَ ويَشرَبونَ ويَنكِحونَ ويركَبونَ، فاجعَلْ لهمُ الدُّنيا ولَنا الآخِرةَ، فقالَ: لا أجعَلُ مَن خَلقتهُ بيَدي، ونَفختُ فيهِ مِن رُوحِي كمَن قلتُ لهُ كُن فكَانَ».

---

(١) يأتي تخريجه آنفاً.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦٨١ ـ ٦٨٢).

(٣) انظر: «مصابيح السنة» (٤٤٥٩)، و«معالم التنزيل» (٥/ ١٠٩)، وفي قوله: «رواه» قصور.

(٤) انظر: «شعب الإيمان» (١٤٧).

والَّذي ردَّهُ ثانياً قَد رَواهُ ابنُ ماجَه عَن أبي هُريرةَ رَضيَ اللهُ عَنهُ يَقولُ: قالَ رَسولُ اللهِ عَليهِ السَّلامُ: «المؤمِنُ أكرَمُ عَلى اللهِ تَعالى مِن بَعضِ مَلائكَتِهِ»[1].

ثُمَّ إنَّهُ لا اختِصاصَ بالخِلافِ في هَذهِ المَسألةِ بالأشاعرةِ، وإنَّ مَذهبَهُم لَيسَ تَفضِيلَ أفرادِ البَشرِ كلِّهمْ عَلى المَلائكةِ، وقَد وَقفتَ عَلى ذَلكَ فيما تقدَّمَ، فقَولهُ: «والعَجبُ مِن المُجبرَةِ» مَوضعُ عَجبٍ.

ولَقد أحسَنَ مَن قالَ: ما تَفاحشَ بِهِ ذَلكَ المتعصِّبُ كلامٌ لا عَلى قَانونِ الاستِدلالِ ولا الخَطابةِ، ولا الجَدلِ خَرجَ بِهِ عَن تَفسِيرِ أحسَنِ الحَديثِ، إلى الهَذرِ والخطَلِ، سمَّى خِيارَ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ مُجبرَةً، وتشدَّقَ في سبِّهم[2]، وشقَّقَ[3] العِبارةَ في ثَلبِهم و﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، واللهُ تَعالى وليُّ التَّوفيقِ والتَّسدِيدِ، والتَّحقِيقُ: إنَّهُ لا مُتمسَّكَ لهم في الآيةِ المَذكُورةِ؛ لأنَّ ما ذُكرَ فيها الأحوالُ المُشتركةُ بينَ أفرادِ الإنسَانِ رَفيعِهمْ ووَضِيعهمْ، جَليلِهمْ وذَليلِهمْ.

وتَفصِيلُ ذَلكَ مَوقوفٌ عَلى تَفصِيلِ[4] ما ذَكرنا في التَّفسِيرِ، وهُو هَذا: ولقد كرمنا بني آدم تَكريماً مُشترَكاً لا يَختصُّ ببَعضٍ دُونَ بَعضٍ، وعِبارتهُ: وإنْ لمْ يَتناولْ آدمَ عَليهِ السَّلامُ، لكِنَّ دِلالتهُ مُتناوِلةٌ لهُ، وذَلكَ أنَّ تَرتيبَ تَكريمِ أولادِهِ عَليهِ السَّلامُ عَلى وَصفِ النُّبوةِ المُضافةِ إلَيهِ لا يَخلُو عَن دِلالةٍ[5] عَلى أنَّهُ مَنشأُ

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٣٩٤٧). وإسناده ضعيف جداً؛ فيه يزيد بن سفيان، متروك. انظر: «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٦٨).

(٢) في (ب): «نسبتهم»، والصواب المثبت.

(٣) في (ب): «وتشقق»، والصواب المثبت.

(٤) في (ب): «تقدير».

(٥) في (ب): «دلالته».

التَّكريـمِ ومَبـدؤهُ، فـلا[1] حَاجـةَ إلى تأويـلِ بَنـي آدمَ بنوعِ الإنسـانِ، بلْ لا وجـهَ لهُ.

ولما أبهم في جِهَةِ التَّكريمِ للتَّعظِيمِ، وأتى بالتَّعمِيمِ في جانِبِ المُكرَّمِ؛ حَيثُ ذَكرهُ بصِيغةِ الجَمعِ النَّصِّ في التَّكثِيرِ، دُونَ اسمِ الجِنسِ المُحتَملِ للقَليلِ والكَثيرِ، تَضمَّنَ أوَّلُ الكَلامِ وآخِرهُ المُبالغةَ، فكانَ أحرَى أنْ يُصدَّرَ الكَلامُ[2] بحَرفِ التَّأكيدِ مرَّةً بعدَ أُخرى.

قيلَ[3]: ومِن جُملةِ كَرامتهِ أنَّ كلَّ حَيوانٍ يَتناولُ طَعاماً بفَمهِ إلَّا الإنسَانَ فإنَّهُ يَرفعهُ إليهِ بيَدهِ[4].

وفيهِ نَظرٌ؛ لأنَّ القِردةَ مَع أنَّها مِن الحَيواناتِ الخَسيسَةِ تُشارِكهُ فيما ذُكرَ، فلا يَصلحُ كَرامةً، ولا أنْ يُعدَّ خاصيَّةً لهُ.

﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الإسراء: ٧٠] حتَّى لمْ يَخسِفْ بهمُ الأرْضُ، ولمْ يُغرِقهم الماءُ، أو حمَلناهُم عَلى الدَّوابِّ والسُّفنِ، ﴿وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ مِن ضُروبِ الملاذِّ، وفُنونِ النِّعمِ ما لمْ نَجعلهُ لواحِدٍ مِن سائرِ الحَيواناتِ، ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ﴾ تَفضِيلاً مُشترَكاً كذَلكَ ﴿عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ بالشَّرفِ والكَرامةِ، أتى بالتَّأكِيدِ هاهُنا؛ اهتِماماً لكَونهِ مَعنويّاً بخِلافِ تِلكَ الأحوالِ الثَّلاثةِ، ولأنَّ الأحكَامَ

---

(١) في حاشية (ب): «رد للشريف».

(٢) «الكلام» ليس في (ب).

(٣) في حاشية (ب): «القائل القاضي».

(٤) في حاشية (أ): «ومَن قالَ في دَفعِ النَّظرِ: بأنَّهُ لم يُفرِّق بَينَ اليدِ والرِّجلِ، لم يَفهمْ مَبنَى النَّظرِ، فإنَّ عِبارةَ القاضِي صَريحةٌ في أنَّ مُرادَهُ أنَّ كلَّ حيوانٍ يَتناولُ بفَمهِ مِن غَيرِ استِعانةٍ بعُضوٍ آخرَ، وأنَّ الإنسانَ يَستعينُ بعُضوٍ، ولا دَخلَ لخُصوصيَّةِ اليدِ، ولو اعتُبرَ لخُصوصيَّةِ اليدِ لا وَجهَ لاعتِبارهِ كَرامةً، بل الكَرامةُ حِينئذٍ إعطاءُ اليدِ، فتأمَّلْ، لبَعضِ الأفاضِلِ».

المَذكُورةَ مِن شَواهِدِ هَذا الحُكمِ، فكانَ شَهادتُها تأكدت[1] بَعضُها ببَعضٍ، فظَهرَ أثرُ تِلكَ الشَّهاداتِ في الدَّعوَى.

ولمَّا كانَ سِياقُ الكَلامِ في النِّعمِ المُشترَكةِ بَينَ أفرادِ الإنسَانِ شَريفِها وخَسِيسها عَلى ما نبَّهتُ عَليهِ آنِفاً، ظَهرَ وَجهُ تَخصِيصِ الحُكمِ المَذكُورِ بالكَثيرِ؛ فإنَّ كلَّ فردٍ مِن أفرادِ الإنْسانِ غَيرُ مُفضَّلٍ عَلى جَميعِ ما عَداها، وذَلكَ ظاهرٌ، ولا دِلالةَ فيهِ عَلى عَدمِ تَفضِيلِ جِنسهِ عَلى جِنسِ المَلائكةِ؛ لأنَّ في تَفضِيلِ جَنسٍ عَلى جِنسٍ لا حَاجةَ إلى تَفضِيلِ جَميعِ أفرادِ الأوَّلِ عَلى جَميعِ أفرادِ الثَّاني؛ بلْ يَكفِي تَفضِيلُ فردٍ منَ الأوَّلِ عَلى جَميعِ أفرَادِ الثَّاني.

ولـو تنزَّلنـا عَن هَـذا المَقـامِ، فلَنا أنْ نَقـولَ: إنَّ القَليـلَ[2] الخارجَ عَـن[3] جُملةِ المُفضَّـلِ عَليهـا هُـمْ بَنـو آدمَ، ولا بـدَّ مِـن إخراجِـهِ؛ ضَـرورةَ أنَّ الشَّـيءَ لا يُفضَّـلُ عَلى[4] نَفسِـهِ.

وأنْ نَقولَ: إنَّ ذَلكَ الخَارجَ مَن لا فَضيلةَ لهُ مِن العُقلاءِ، وذَلكَ أنَّ التَّفضِيلَ يَقتضِي الفَضلَ في الجُملةِ في المفَضَّلِ عَليهِ، فما لا حظَّ له[5] مِن الفَضيلةِ لا بدَّ مِن إخراجِهِ عَن جُملةِ المُفضَّلِ عَليها، فإخرَاجُ القَليلِ عَنها؛ لخَساسَته لا لشَرفِهِ، والمُرادُ منَ الكَثيرِ المَلكُ والجِنُّ، فالآيةُ حجَّةٌ لنا لا عَلينا.

---

(١) في (أ): «تأكيدات».

(٢) في (ب): «التعليل»، والصواب المثبت.

(٣) في (ب): «من».

(٤) في (أ): «عن».

(٥) «له» ليس في (ب).

وأمَّا تفسيرُ الكثيرِ بالجَميع: ففيهِ تعسُّفٌ مِن جِهةِ اللَّفظِ، وفَسادٌ مِن جِهةِ المَعنَى.

أمَّا الثَّاني؛ فلمَا عَرفتَ أنَّهُ لا بُدَّ في صحَّةِ المَعنى مِنَ القَليلِ الخارجِ عَن جُملةِ المُفضَّلِ عَليها.

وأمَّا الأوَّلُ؛ فلرَكاكةِ الجَمعِ بَينَ عِبارةِ الجَميعِ، وقولِهِ: ﴿مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾ فإنَّ حقَّ العِبارةِ حِينئذٍ أنْ يُقالَ: عَلى جَميعِ مَن خَلقنا، والحاكِمُ في مِثلِ[1] هَذا الذَّوقُ السَّليمُ.

ومَن[2] وهَمَ أنَّ التَّعسُّفَ مِن جِهةِ تَفسِيرِ الكَثيرِ بالجَميعِ، فتَصدَّى للدَّفعِ بأنَّهُ قَد يُوضعُ الأكثَرُ مَوضعَ الكُلِّ؛ كمَا قالَ اللهُ تَعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ إلى قَولِهِ: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣].

وفسَّر المُصنِّفُ؛ يعنِي: صَاحبَ «الكشَّافِ» في قولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾ [يونس: ٣٦] الأكثَرَ بالجَميعِ[3] = فقَد وَهِمَ وما فَهِمَ ما[4] في قَولِهِ في هَذهِ الآيةِ مِن الإشَارةِ إلى أنَّ التَّعسُّفَ لَيسَ في تَفسِيرِ الكَثيرِ بالجَميعِ مُطلَقاً، بلْ فيهِ حالَ وُقوعِهِ في هَذا المَقامِ، وسرُّهُ ما نبَّهناكَ عَليهِ آنِفاً.

والحمدُ للهِ وَحدهُ، والصَّلاةُ عَلى مَن لا نبيَّ بعدَهُ[5]

* * *

(١) «مثل» ليس في (ب).

(٢) في حاشية (ب): «شرف الدين الطيبي».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/٣٤٦).

(٤) «له» ليس في (أ).

(٥) قوله: «والحمد لله وحده...» ليس في (أ).